وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

للربع الثالث من العام 2025

bahrainmofne
www.mofne.gov.bh

يناير 2026

المحتويات

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين 3

الاقتصاد العالمي والإقليمي 4

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين 9

الناتج المحلي الإجمالي 10

الأنشطة غير النفطية 11

الأنشطة النفطية 15

مؤشر أسعار المستهلك 16

مؤشر أسعار المنتج 17

المشاريع التنموية 18

الحساب الجاري 21

الاستثمار الأجنبي المباشر 24

سوق العمل 26

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي 28

عرض النقد 29

الائتمان والودائع المصرفية 30

الأسواق المالية 31

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي 33

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي 34

قائمة المصطلحات 37

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين

للربع الثالث من العام 2025

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومية الإلكترونية (على أساس سنوي)

الناتج المحلي الإجمالي	الأنشطة غير النفطية	الأنشطة النفطية
▲ +4.0%	▲ +3.1%	▲ +9.3%

الأنشطة الاقتصادية الأكثر نمواً

(على أساس سنوي)

الأنشطة العقارية	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	نشاط النقل والتخزين	نشاط التشييد
▲ +5.4%	▲ +5.0%	▲ +4.4%	▲ +4.4%

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)

إجمالي مساحة البناء للرخص الصادرة	عدد المعاملات العقارية	إجمالي التحويلات المالية الإلكترونية	حركة السفن
▲ +42.9%	▲ +17.7%	▲ +16.3%	▲ +9.4%

الأداء في التقارير العالمية

تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2025	تقرير مكافحة الاتجار بالأشخاص 2025	تقرير الحرية الاقتصادية في العالم 2025
الثالثة عالمياً في تسوية المنازعات	**ضمن الفئة الأولى عالمياً** للعام الثامن على التوالي	**المركز الأول خليجياً** في الحرية الاقتصادية

الاقتصاد العالمي والإقليمي

3.2%

توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي للعام 2025

920,000 برميل يومياً

تعافي الطلب العالمي على النفط في الربع الثالث من العام 2025 حسب وكالة الطاقة الدولية

3.3%

متوسط نمو الاقتصادات الخليجية للعام 2025

الاقتصاد العالمي والإقليمي

الاقتصاد العالمي

يشير إصدار أكتوبر من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى استمرار النمو الاقتصادي العالمي بوتيرة معتدلة، وذلك على الرغم من المتغيرات والتحديات التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية. فقد قام الصندوق برفع توقعاته للنمو العالمي إلى 3.2% في العام 2025، مما يعكس مراجعة إيجابية بواقع 0.2 نقطة مئوية مقارنةً بتحديث شهر يوليو، إلا أن هذا المعدل يظل أدنى من نمو عام 2024 البالغ 3.3%، حيث أسهمت حالات عدم اليقين والسياسات الحمائية في تباطؤ وتيرة النمو مقارنة بالعام السابق.

وفي هذا السياق، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن مسار النمو ظل متفاوتاً بين الاقتصادات، حيث يُتوقع أن يستمر النمو بوتيرة أبطأ في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في ظل تشديد الأوضاع المالية واستمرار مستويات أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً. حيث يتوقع الصندوق نمواً بواقع 1.6% في الاقتصادات المتقدمة مما يشكل مراجعة إيجابية بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بتحديث شهر يوليو، بينما توقع الصندوق نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 4.2% ما يشكل مراجعة إيجابية بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بتحديث يوليو. كما أوضح التقرير أن التضخم العالمي يتجه نحو الانخفاض بوتيرة معتدلة، نتيجة السياسات النقدية المتشددة، إلا أنه لا يزال أعلى من المستويات المستهدفة في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

وعلى الرغم من ذلك، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة نسبية أمام الصدمات خلال الفترة الماضية، مدعوماً بمرونة القطاع الخاص، وتحسن القدرة على التكيف من خلال إعادة تنظيم سلاسل التوريد العالمية.

الأسواق المالية

سجلت أكبر أسواق الأسهم العالمية مستويات قياسية خلال الربع الثالث من العام 2025، مدفوعةً بالزخم القوي نحو أسهم التكنولوجيا، ولا سيما الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. إلا أن الأسواق شهدت تصحيحاتٍ خلال الأشهر اللاحقة، نتيجة تنامي المخاوف بشأن مستويات التقييم المرتفعة، إلى جانب إعادة تقييم توقعات أسعار الفائدة والأوضاع المالية العالمية، مما أدى إلى تراجع بعض المؤشرات عن مستوياتها المرتفعة.

وفيما يتعلق بأسواق السندات، شهدت السندات الحكومية طويلة الأجل تقلبات ملحوظة في الطلب والعوائد خلال الفترة نفسها، حيث اتجه المستثمرون إلى طلب عوائد أعلى في ظل ارتفاع مستويات الدين الحكومي في عدد من الاقتصادات الكبرى. كما ساهمت المخاوف المرتبطة باستدامة الأوضاع المالية العامة، إلى جانب تشديد الأوضاع المالية عالمياً، في أسعار تقلب وعوائد السندات الحكومية في ظل التطورات المالية والاقتصادية.

أسواق السلع والطاقة

ارتفعت أسعار الذهب والفضة مدعومة بزيادة الطلب على هذه السلع في ظل تأثير ارتفاع مستويات العجز المالي على العملات الكبرى وعوائد السندات الحكومية الأساسية. حيث بلغ سعر الذهب أعلى مستوياته عند 4,547.50 دولار أمريكي للأونصة في 26 ديسمبر، بينما سجلت الفضة أعلى مستوى لها عند 75.07 دولار أمريكي للأونصة في اليوم ذاته.

وعلى صعيد أسواق الطاقة، أشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى تعافي الطلب العالمي على النفط بنحو 920 ألف برميل يومياً في الربع الثالث من العام 2025، مدفوعاً بارتفاع الشحنات المتجهة إلى الصين. وفي المقابل، قدرت الوكالة أن يبلغ متوسط العرض العالمي من النفط نحو 106.3 مليون برميل يومياً في عام 2025، على أن يرتفع إلى 108.7 مليون برميل يومياً في العام 2026. وفي هذا السياق، أوضحت توقعات الوكالة أن استهلاك النفط مرشح للتباطؤ خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث، في ظل استمرار نمو المعروض. وأسهمت التغيرات في توقعات الطلب، إلى جانب زيادة العرض، في تعزيز الضغوط على أسعار النفط، مما دفعها إلى الاقتراب من أدنى مستوياتها خلال العام، حيث تراوح سعر خام برنت بين 65.50 و73.24 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الثالث من العام 2025.

أداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع أن تسجل اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متوسط نمو يبلغ 3.3% خلال العام 2025، وذلك حسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي. كما يشير التقرير إلى أن متوسط التضخم لدول المجلس سيبلغ نحو 2.25%، وهو أدنى من المتوسط العالمي البالغ 4.0%، مما يعكس متانة الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأسعار في اقتصادات دول المجلس.

وفي السياق ذاته، أشاد البنك الدولي في تقريره "المستجدات الاقتصادية لدول الخليج" بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التنويع الاقتصادي، مشيراً إلى أن هذه الجهود ترتكز على زيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، إلى جانب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

المملكة العربية السعودية

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 4.8% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، مدفوعاً بنمو الأنشطة النفطية بنسبة 8.3%، مقابل نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3%. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، سجلت أنشطة الكهرباء والغاز والمياه نمواً سنوياً بلغ 6.4%، تلتها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 5.2%، فيما حققت الصناعة التحويلية نمواً قدره 4.7%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل المملكة العربية السعودية نمواً اقتصادياً بواقع 4.0% في العام 2025، وهو ما يمثل مراجعة إيجابية قدرها 0.4 نقطة مئوية عن تقديرات يوليو.

كما أظهر مؤشر مديري المشتريات استمرار الزخم الإيجابي للنشاط الاقتصادي، حيث بلغ المؤشر 58.5 نقطة في نوفمبر 2025، مقارنةً بـ 60.2 نقطة في أكتوبر، مع بقائه أعلى من 50 نقطة كمؤشر للتوسع، بما يعكس نمواً قوياً في النشاط الاقتصادي.

دولة الإمارات العربية المتحدة

أظهرت بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 4.2% على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2025، مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.7%، حيث سجلت التجارة أعلى معدل نمو بلغ 16.1%، تلاه قطاع الأنشطة المالية والتأمين بنسبة 14.0%، فيما بلغ نمو قطاع الصناعة التحويلية نحو 13.8%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل دولة

الإمارات العربية المتحدة نمواً اقتصادياً يبلغ 4.8%، وهو ما يمثل مراجعة إيجابية قدرها 0.8 نقطة مئوية، مقارنة بتقديرات أبريل.

كما أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات استمرار توسع النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع المؤشر إلى 54.8 نقطة في نوفمبر 2025 مقارنةً بـ 53.8 نقطة في أكتوبر، مسجلاً أعلى مستوى له خلال الـ 9 أشهر الماضية. وعلى مستوى العام 2025.

سلطنة عُمان

وفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.0% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2025، حيث ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 1.9%، في حين نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.0% خلال الفترة نفسها. وعلى صعيد الأنشطة غير النفطية، سجلت أنشطة الإقامة وخدمات الطعام نمواً بلغ 13.9%، كما نمت أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 5.6%، وخدمات النقل والتخزين بنسبة 3.8%، فيما حققت الصناعة التحويلية نمواً طفيفاً قدره 0.2%.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في السلطنة نحو 2.9% خلال عام 2025، وهو ما يمثل مراجعة إيجابية قدرها 0.6 نقطة مئوية مقارنة بتقديراته الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل. ويُذكر أن سلطنة عُمان تواصل تنفيذ برنامجها الوطني للتنويع الاقتصادي "تنويع" ضمن إطار رؤية عُمان 2040، بهدف تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

دولة قطر

أظهرت بيانات المجلس الوطني للتخطيط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.9% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025. وارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 0.1% خلال الفترة ذاتها، لتسهم بنحو 34.5% من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.4%، لترتفع مساهمتها إلى 65.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، سجل قطاع التشييد أعلى معدل نمو بلغ 9.1% خلال الربع الثالث، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 8.9%، فيما نمت أنشطة خدمات الإقامة والمطاعم بنسبة 6.4%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق دولة قطر نمواً اقتصادياً يبلغ 2.9% خلال العام 2025، وهو ما يمثل مراجعة إيجابية قدرها 0.5 نقطة مئوية مقارنة بتقديرات أبريل، مدعوماً بتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي

تستهدف تعزيز دور القطاعات الخدمية والإنتاجية، كقطاع السياحة والخدمات اللوجستية، في الاقتصاد الوطني.

كما أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات تحسن النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع المؤشر إلى 51.8 نقطة في نوفمبر 2025 مقارنةً بـ 50.6 نقطة في أكتوبر، مسجلاً أفضل أداء له منذ أغسطس.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

%4.0

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي

%3.1

نسبة نمو الأنشطة غير النفطية خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي

%9.3

نسبة نمو الأنشطة النفطية خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي

%5.8

نسبة نمو قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي

الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نمواً بنسبة 4.0% على أساس سنوي بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2025، ليصل إلى 3,923.0 مليون دينار بحريني. جاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع الأنشطة غير النفطية، التي سجلت زيادة بنسبة 3.1% لتصل إلى 3,333.7 مليون دينار بحريني. فيما ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 9.3%، لتبلغ 589.3 مليون دينار بحريني.

أما بالأسعار الجارية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 4,563.0 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 4.5% على أساس سنوي، حيث نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9% لتصل إلى 3,928.7 مليون دينار بحريني، فيما ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 2.3% لتصل إلى 634.3 مليون دينار بحريني.

وبحسب تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمملكة البحرين بنسبة 3.1% في العام 2025 مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.1% والأنشطة النفطية بنسبة 3.0%. أما بالنسبة لتطلعات العام 2026، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.3%، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.5% والأنشطة النفطية بنسبة 2.1%.

أهم المؤشرات الاقتصادية

	2023 فعلية	2024 أولية	2025 توقعات	2026 توقعات
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.9%	2.9%	3.1%	3.3%
الأنشطة غير النفطية	5.1%	3.2%	3.1%	3.5%
الأنشطة النفطية	-2.5%	1.3%	3.0%	2.1%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-0.6%	2.2%	3.3%	1.9%
مؤشر أسعار المستهلك	0.1%	0.9%	0.0%	1.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.8%	4.8%	5.7%	5.2%

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الأنشطة غير النفطية

بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85.0% خلال الربع الثالث من العام 2025. واستمرت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمتها 17.8%. وجاء نشاط الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة 16.1%، تلاه نشاط الإدارة العامة بنسبة 8.8%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.8%. كما ساهم نشاط النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث بنسبة 4.7%، والأنشطة العقارية 4.1%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة 3.9%، ونشاط المعلومات والاتصالات 3.8%، ونشاط التعليم 3.2%، وأنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 2.6%، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية 2.2%، في حين سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام مساهمة بنسبة 1.5%.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام 2025

(بالأسعار الثابتة)

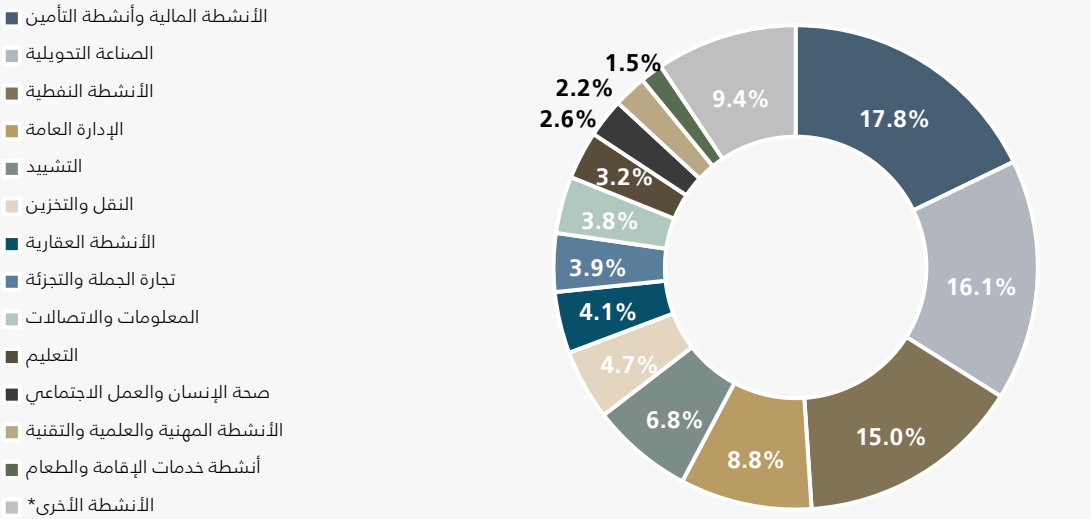

** يشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2025

(على أساس سنوي)

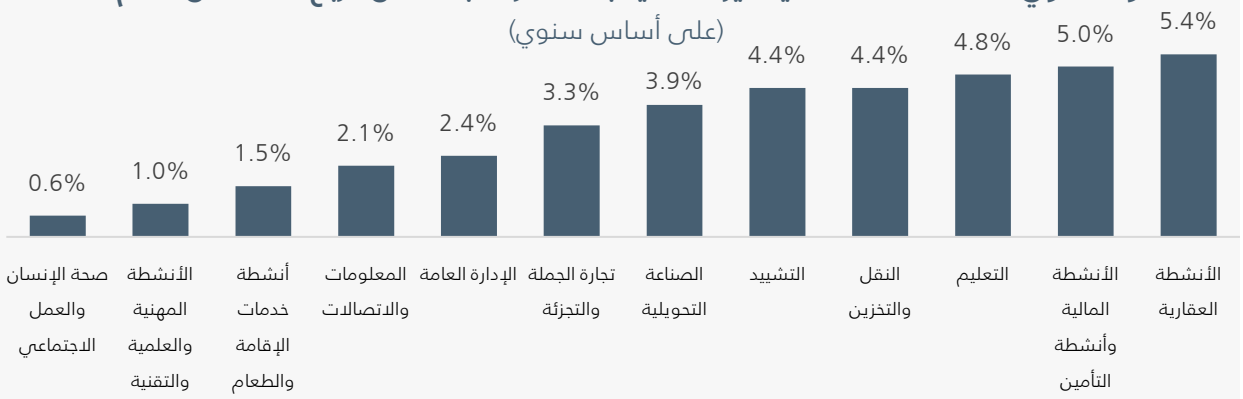

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بحسب النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة

(على أساس سنوي)

السنة	2024	2025		
النشاط الاقتصادى	السنوى	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5.0%	7.4%	2.2%	5.0%
الصناعة التحويلية	4.5%	-0.4%	1.0%	3.9%
الإدارة العامة	2.4%	1.0%	1.7%	2.4%
التشييد	3.3%	5.4%	2.7%	4.4%
النقل والتخزين	6.8%	1.9%	2.6%	4.4%
التعليم	2.7%	2.5%	2.9%	4.8%
الأنشطة العقارية	1.0%	2.5%	4.7%	5.4%
تجارة الجملة والتجزئة	2.8%	2.0%	6.7%	3.3%
المعلومات والاتصالات	13.3%	1.4%	3.6%	2.1%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	1.2%	-1.4%	2.0%	0.6%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	9.5%	2.2%	12.0%	1.0%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	5.9%	10.3%	4.6%	1.5%
الأنشطة الأخرى	0.9%	-3.3%	8.6%	-2.0%
الناتج المحلي الإجمالي	**2.9%**	**2.7%**	**2.5%**	**4.0%**
الناتج المحلى الإجمالى غير النفطى	3.2%	2.2%	3.5%	3.1%
الناتج المحلى الإجمالى النفطى	1.3%	5.3%	-2.6%	9.3%

وفقاً للتقديرات الأولية، حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.1% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي. وفيما يلي ملخص لأداء أبرز الأنشطة الاقتصادية:

الأنشطة العقارية

حققت الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 5.4% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2025، حيث بلغت قيمة التداولات العقارية 402.3 مليون دينار بحريني، مسجلة زيادة قدرها 2.2%، فيما ارتفع عدد المعاملات العقارية إلى 2,805 معاملة، بنمو نسبته 17.7%، ما يعكس قوة الطلب واستقرار السوق العقاري.

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

حققت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 5.0% خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للمعاملات عبر نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بنسبة 16.3% على أساس سنوي، لتصل إلى 9.6 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2025. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 2.7%، وحققت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من مصارف قطاع التجزئة زيادة بلغت نسبتها 4.8%، لتصل إلى 12.7 مليار دينار بحريني بنهاية الربع الثالث من العام 2025، في حين انخفضت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف بنسبة 2.7%.

النقل والتخزين

سجل نشاط النقل والتخزين نمواً بنسبة 4.4% في الربع الثالث من العام 2025، مدعوماً بارتفاع مؤشرات النقل الجوي والبري، حيث ارتفع عدد المسافرين عبر المنفذ الجوي بنسبة 5.1% وعبر المنفذ البري بنسبة 2.0%. وفيما يتعلق بمؤشرات النقل البحري، ارتفع إجمالي عدد رحلات الشحن الجوي بنسبة 6.9%، فيما شهدت حركة السفن ارتفاعاً بنسبة 9.4%.

التشييد

حقق نشاط التشييد نمواً بنسبة 4.4% خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي، مدعوماً بنموٍ ملحوظ في المساحة الإجمالية للبناء لرخص البناء الصادرة (باستثناء رخص الهدم)، والتي ارتفعت بنسبة 42.9% على أساس سنوي، في حين ارتفع عدد طلبات رخص البناء بنسبة 5.7% على أساس سنوي.

الصناعة التحويلية

شهد نشاط الصناعة التحويلية نمواً بنسبة 3.9%، مدفوعاً بارتفاع إنتاج شركة بابكو للتكرير بنسبة 13.4%، وشركة ألبا بنسبة 2.5%، فيما سجلت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) زيادة طفيفة بلغت 0.4%.

نشاط تجارة الجملة والتجزئة

سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة نمواً سنوياً بنسبة 3.3% خلال الربع الثالث من العام 2025، مدفوعاً بارتفاع عدد السجلات التجارية النشطة للشركات بنسبة 10.7%. كما ارتفع عدد زوار المجمعات التجارية بنسبة 24.5% على أساس سنوي، إلى جانب الزيادة في قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 12.1%، لتصل إلى 1.3 مليار دينار بحريني.

المعلومات والاتصالات

سجل نشاط المعلومات والاتصالات نمواً بنسبة 2.1% خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً للإحصائيات الأولية الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات، سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بنسبة 0.7%، ليصل العدد الإجمالي للمشتركين إلى 2.3 مليون مشترك، مما أدى إلى بلوغ نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 150.7% من إجمالي السكان، مشكلاً بذلك زيادة سنوية قدرها 4.9 نقاط مئوية بنهاية الربع الثالث من العام 2025 على أساسٍ سنوي. من جانب آخر، ارتفعت إيرادات شركات الاتصالات المدرجة في بورصة البحرين مثل شركة بتلكو بنسبة 12.1% وشركة زين البحرين بنسبة 2.7% على أساسٍ سنوي.

أنشطة خدمات الإقامة والطعام

سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام نمواً بنسبة 1.5% خلال الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي. ووفقاً لنتائج المسح السياحي الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض، ارتفع عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 1.8% ليبلغ نحو 3.7 مليون زائر. كما ارتفع عدد زوار المبيت بنسبة 2.9% ليصل إلى 1.8 مليون زائر، في حين نما عدد الليالي السياحية بنسبة 1.7% ليبلغ 4.7 مليون ليلة سياحية. وفي السياق ذاته، ارتفع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة بنسبة 6.4% ليصل إلى 478 مليون دينار بحريني، كما شهد متوسط الإنفاق اليومي للزائر زيادة بنسبة 4.9% ليبلغ 72 دينار بحريني.

الأنشطة النفطية

سجلت الأنشطة النفطية نمواً بنسبة 9.3% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، نتيجة ارتفاع مستوى الإنتاج في حقل أبو سعفة. وبلغت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 15.0% خلال الفترة ذاتها.

أما على صعيد الأسعار الجارية، فارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 2.3%، رغم تراجع متوسط السعر العالمي لبرميل خام برنت بنسبة 13.6% ليبلغ 68.97 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2025.

معدل إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام

(ألف برميل يومياً)

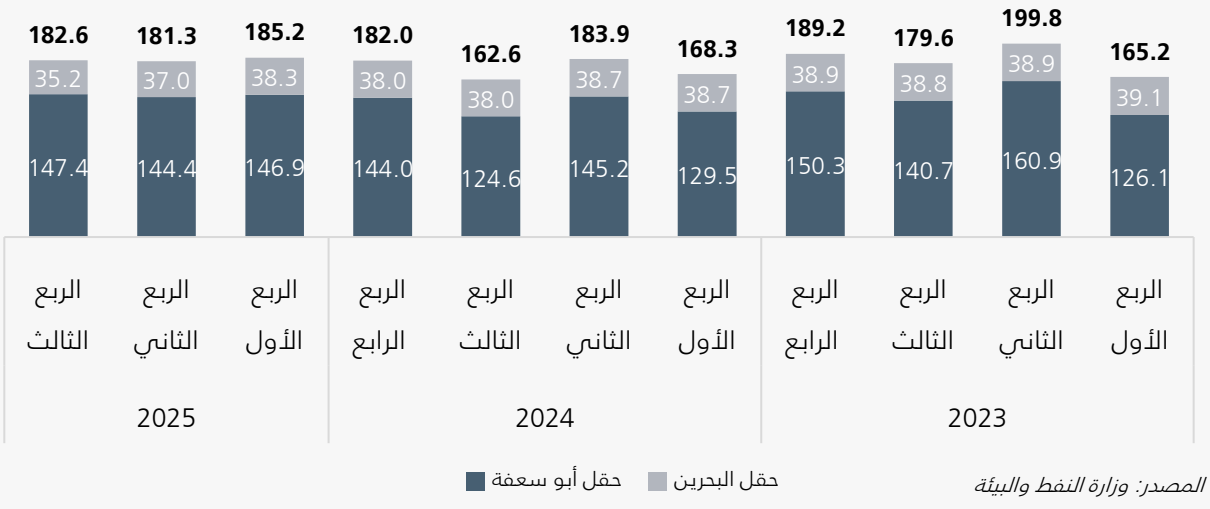

المصدر: وزارة النفط والبيئة

كما ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من حقل أبو سعفة بنسبة 18.3% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025، ليصل إلى 147,376 برميل يومياً، بينما تراجع متوسط الإنتاج اليومي من حقل البحرين البري بنسبة 7.3% على أساس سنوي ليصل إلى 35,241 برميل يومياً.

مؤشر أسعار المستهلك

وفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، شهد مؤشر أسعار المستهلك في مملكة البحرين استقراراً نسبياً خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.5% على أساس سنوي، بفضل الإجراءات الاستباقية الهادفة إلى تخفيف تداعيات الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

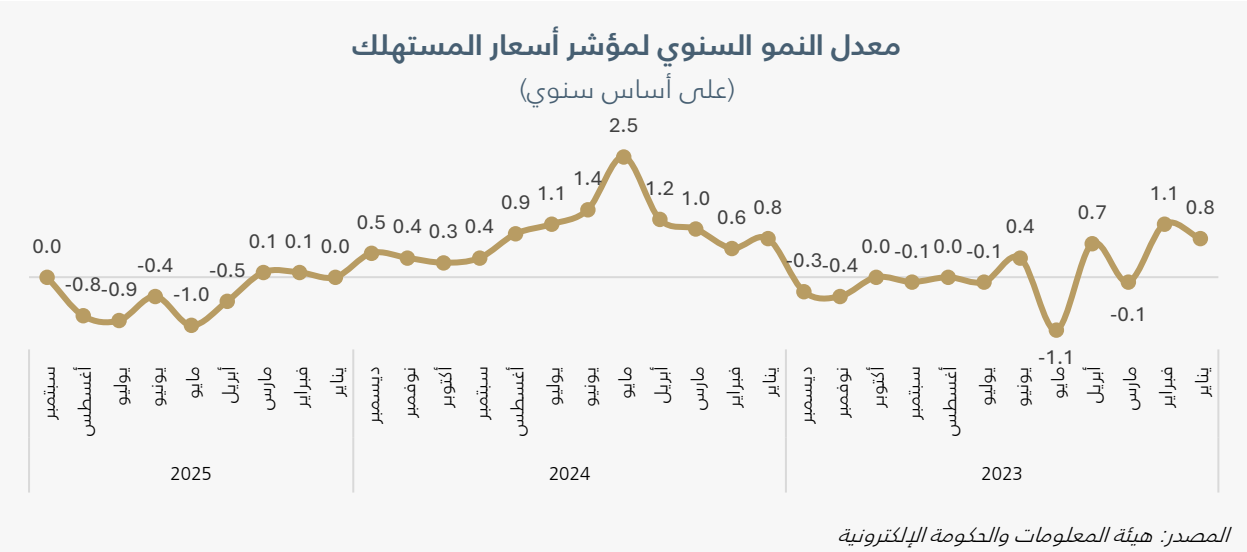

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مؤشر أسعار المنتج

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج انخفاضاً بنسبة 3.8% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 11.9%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً. كما انخفضت أسعار نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 1.6%، متأثرةً بانخفاض صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 6.9% نتيجة انخفاض أسعار المنتجات النفطية المكررة.

وفي المقابل، استقرت أسعار أنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها دون تغيير مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مما يعكس استقراراً في كلفة الخدمات الأساسية، فيما سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.7%.

معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المنتج

(على أساس سنوي)

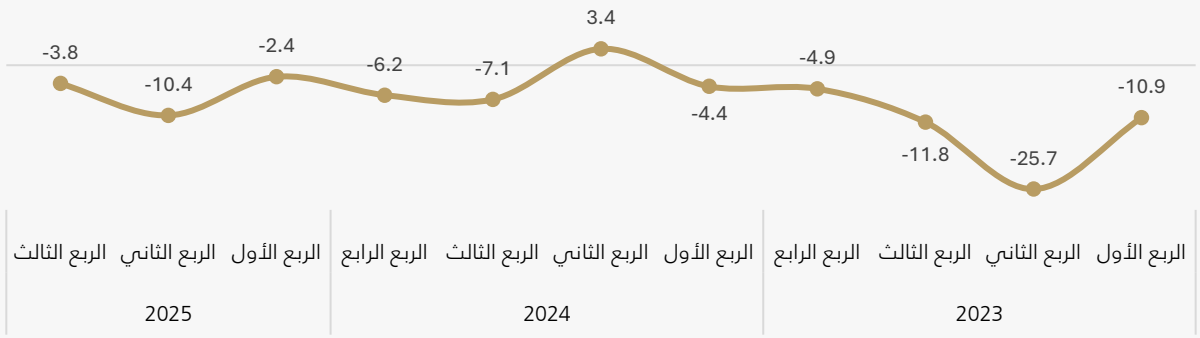

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

واصلت مملكة البحرين تعزيز مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمار ومحفّزة للابتكار، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال تحقيق تطورات نوعية شملت مختلف القطاعات الاقتصادية. شهدت النسخة الثالثة من منتدى بوابة الخليج 2025 الإعلان عن أكثر من 60 مشروعاً استراتيجياً، بقيمة إجمالية تجاوزت 17 مليار دولار أمريكي، مما يعكس متانة البيئة الاستثمارية في المملكة وقدرتها على جذب المشاريع الاستراتيجية.

قطاع الخدمات المالية

شهد قطاع الخدمات المالية تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع النوعية التي تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي وتوسع الخدمات المالية. وفي هذا السياق، أطلق بنك السلام منصة ASB Pay Business الرقمية بالتعاون مع شركة الخدمات المالية العربية (AFS)، وهي منصة متقدمة لنقاط البيع الرقمية، توفر حلولاً تشمل إصدار الفواتير الرقمية، وروابط الدفع، والربط المباشر بالحسابات المصرفية، إضافةً إلى تتبع العمليات في الوقت الفعلي عبر واجهة استخدام آمنة وسهلة. كما أعلن البنك الإقليمي سيكو عن إطلاق مجموعة من المنتجات الاستثمارية بقيمة إجمالية بلغت 500 مليون دولار أمريكي، شملت طرح صناديق استثمارية جديدة بقيمة 450 مليون دولار أمريكي للاستفادة من فرص النمو في الأسواق الإقليمية، إلى جانب تنفيذ عدد من صفقات الخدمات المصرفية الاستثمارية تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار أمريكي.

قطاع الصناعة التحويلية

سجّل قطاع الصناعة التحويلية استثمارات صناعية نوعية تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني ورفع قدراته الإنتاجية، حيث أعلنت شركة بحرين تيتانيوم عن تدشين أول مصنع متكامل للتيتانيوم من نوعه في المنطقة بقيمة استثمارية بلغت 200 مليون دولار أمريكي، ويضم المصنع في مرحلته الأولى أفراناً متقدمة وتقنيات تعتمد على الليزر الإلكتروني، بما يتيح إنتاج نحو 4,000 طن سنوياً من صفائح التيتانيوم التجاري النقي، و1,500 طن من سبائك التيتانيوم من الدرجة الخامسة. كما أعلنت شركة البحرين لتكنولوجيا المعدات الكهروميكانيكية للتبريد عن تأسيس مصنع لإنتاج أجهزة التبريد التجارية بقيمة 98.4 مليون دولار أمريكي في منطقة البحرين العالمية للاستثمار، ليكون مركزاً إقليمياً لإنتاج أنظمة التبريد عالية الكفاءة والموفّرة للطاقة.

قطاع الخدمات اللوجستية والنقل

ركزت المشاريع التنموية في قطاع الخدمات اللوجستية والنقل على تعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للربط والنقل متعدد الوسائط. وفي هذا الإطار، وقّعت شركة كابيتال إيه خطاب نوايا مع وزارة المواصلات والاتصالات لبحث إمكانية اتخاذ مملكة البحرين مركزاً إقليمياً لعمليات طيران آسيا في منطقة الشرق الأوسط، بما يشكل أساساً لشراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الربط بين دول رابطة الآسيان (ASEAN) ومنطقة الخليج العربي والأسواق العالمية.

قطاع السياحة

شهد قطاع السياحة الإعلان عن عدد من المشاريع التي تستهدف إعادة تطوير وتوسعة البنية السياحية في المملكة. حيث أعلنت شركة العرين للترفيه والسياحة عن توقيع اتفاقية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لإعادة تطوير وتجديد منتزه جنة دلمون المفقودة المائي، وإعادة إطلاقه تحت مسمى "جنة دلمون" . كما أعلنت شركة بحرين مارينا للتطوير عن توقيع اتفاقية مع شركة ناس للمقاولات لتنفيذ أعمال إنشاء مرافق الشاطئ ضمن مشروع بحرين مارينا على الواجهة البحرية للعاصمة المنامة، على مساحة تتجاوز 8 آلاف متر مربع.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

سجّل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات استثمارات استراتيجية في البنية التحتية الرقمية دعماً لمساعي مملكة البحرين في تعزيز التحول الرقمي في مملكة البحرين. فقد وقّعت شركة بتلكو اتفاقية استراتيجية مع شركة شبكة البحرين (بي نت) لتطوير البنية التحتية الأرضية والداخلية لكابلات الاتصالات البحرية (SEA-ME-WE 6 (SMW6 وكابل الخليج، بما يعزز تكامل شبكات الاتصالات البحرية مع الشبكات الوطنية والدولية. كما أعلنت شركة بيون عن إنشاء ثاني مركز بيانات بالاعتماد الكلي على الطاقة الشمسية، عقب استكمال المرحلة الثالثة من مشروع الحديقة الشمسية التابعة لها، والذي تم تطويره باستثمار بلغ 1.38 مليون دولار أمريكي بالشراكة مع شركة المؤيد سولار. وفي السياق ذاته، تم الإعلان عن إنشاء كابل ألياف ضوئية بحري يربط مملكة البحرين بالمملكة العربية السعودية مع الشبكات العالمية التابعة لشركة الاتصالات السعودية (STC)، إضافةً إلى إنشاء مركز بيانات متكامل لشركة STC في مملكة البحرين، بما يعزز الربط الرقمي الدولي للمملكة.

قطاع الطاقة

شهد قطاع الطاقة تنفيذ مشاريع كبرى في مجالات الطاقة المتجددة وتوليد الكهرباء، إذ أعلنت شركة فولاذ القابضة عن توقيع اتفاقية مع شركة Yellow Door Energy لتطوير مشروع للطاقة الشمسية

بقدرة إجمالية تبلغ 123 ميغاواط، يشمل إنشاء أكبر محطة طاقة شمسية على الأسطح في موقع واحد عالمياً بسعة 50 ميغاواط، من خلال تركيب نحو 77 ألف لوح شمسي على مساحة تقارب 262 ألف متر مربع. كما أعلنت شركة أكوا باور السعودية عن استثمارها في محطة العزل والدور والحد لتوليد الطاقة وتحلية المياه في مملكة البحرين، إلى جانب توقيع اتفاقية تطوير مشتركة بين بابكو إنرجيز وأكوا باور لإنشاء محطة طاقة شمسية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وربطها بمملكة البحرين.

مشاريع برنامج التنمية الخليجي

شهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً منذ العام 2011، مما يعكس دعم البرنامج لجهود المملكة في تطوير بنيتها التحتية وتعزيز مسيرتها التنموية بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية. خلال الربع الثالث من العام 2025، بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها حوالي 78 مليون دولار أمريكي. ومن أبرز هذه المشاريع تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع الطرق المؤدية إلى مدينة سلمان، بما يشمل توسعة طريق البديع من دوار القدم إلى طريق الجنبية. وبذلك، ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها منذ انطلاق البرنامج لتصل إلى نحو 6.5 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنسبة 2.6% مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي.

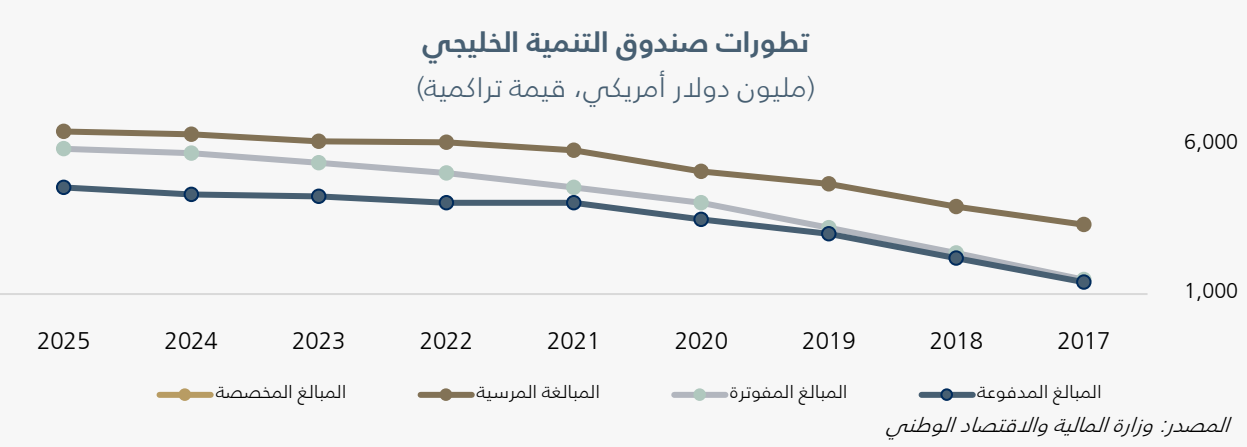

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 305.8 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجّلاً زيادة تقارب 106% مقارنة بالفائض المسجل في الربع نفسه من العام الماضي، والذي بلغ 148.6 مليون دينار بحريني. وبلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 6.7% خلال نفس الفترة.

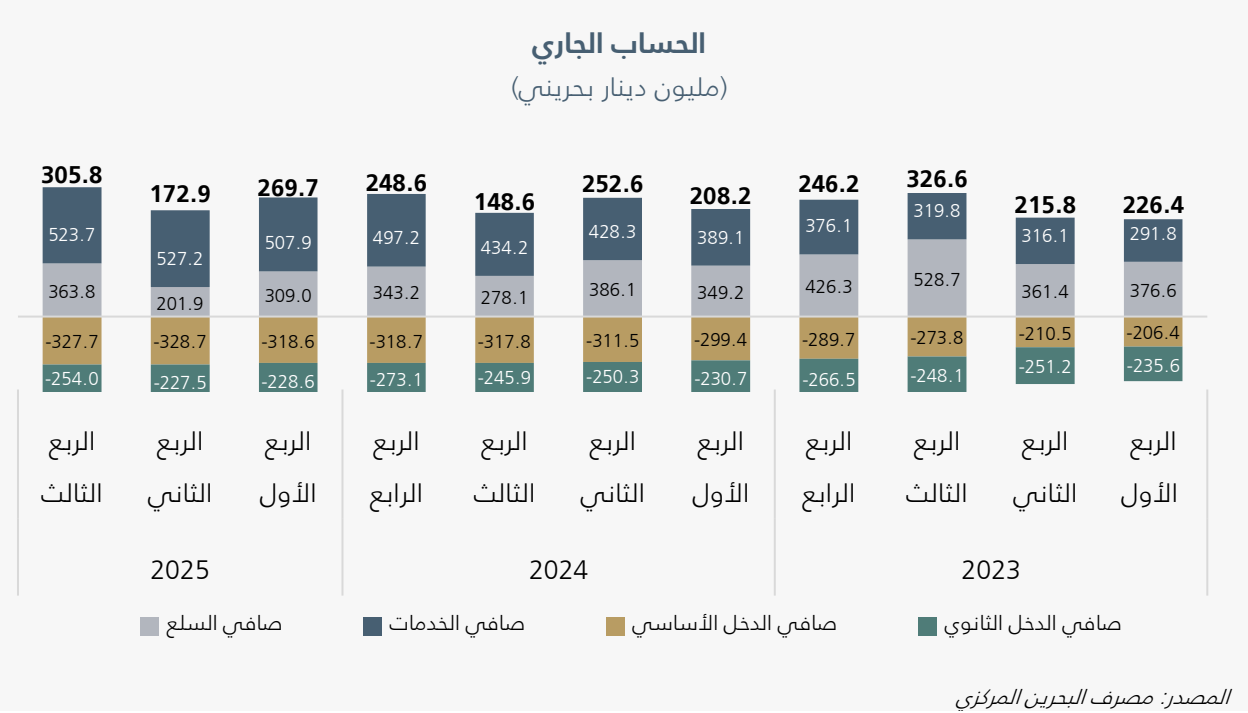

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة 7.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025، لتصل إلى 2,358.8 مليون دينار بحريني، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 9.3% لتبلغ 1,245.1 مليون دينار بحريني، إلى جانب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 4.7% لتصل إلى 1,113.7 مليون دينار بحريني.

وفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بلغت قيمة الصادرات الوطنية المنشأ 1,059.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11.6% على أساس سنوي .في المقابل، بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 185.9 مليون دينار بحريني، مسجلة انخفاضاً بنسبة 4.9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2024.

وفيما يتعلق بالسلع المصدرة، تصدّرت المعادن الأساسية والفئات المعدنية الأساسية قائمة السلع الأكثر تصديراً من مملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2025، حيث شكّلت 60.6% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ، تلتها المنتجات المعدنية بنسبة 15.4%، ثم المواد الكيميائية بنسبة 6.3%.

وبالنسبة للشركاء التجاريين للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كشريك تجاري رئيسي، حيث استوردت 24.1% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 9.9%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9.2%، ثم مملكة هولندا وجمهورية الهند بنسبة 5.0% و3.9%، على التوالي.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

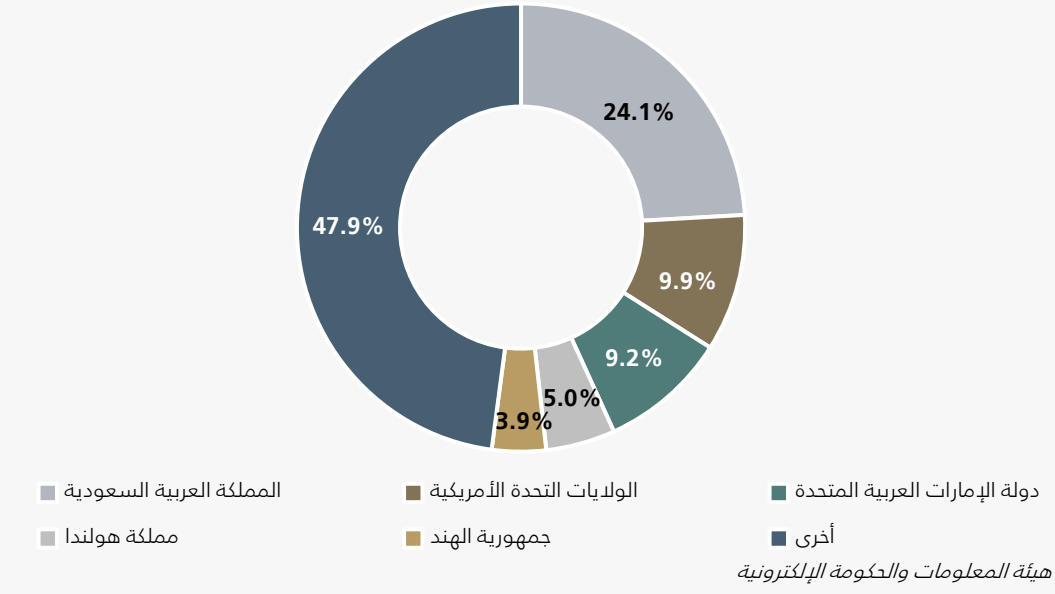

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

على صعيد الواردات، ارتفعت الواردات غير النفطية بنسبة 1.9% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، لتصل إلى 1,501.5 مليون دينار بحريني. شكّلت المعدات الميكانيكية والكهربائية الفئة الأكبر من الواردات، بنسبة 19.7% من إجمالي الواردات، تلتها المنتجات الكيميائية بنسبة 15.6%، ثم المنتجات المعدنية بنسبة 13.3%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للواردات غير النفطية في الربع الثالث، احتلت جمهورية الصين الشعبية المرتبة الأولى كأكبر مصدر للواردات إلى مملكة البحرين، بنسبة 13.7% من الإجمالي، تلتها أستراليا بنسبة 8.6%، ثم جمهورية البرازيل الاتحادية بنسبة 8.0%. كما بلغت حصة دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من الواردات 7.4% و6.7% على التوالي.

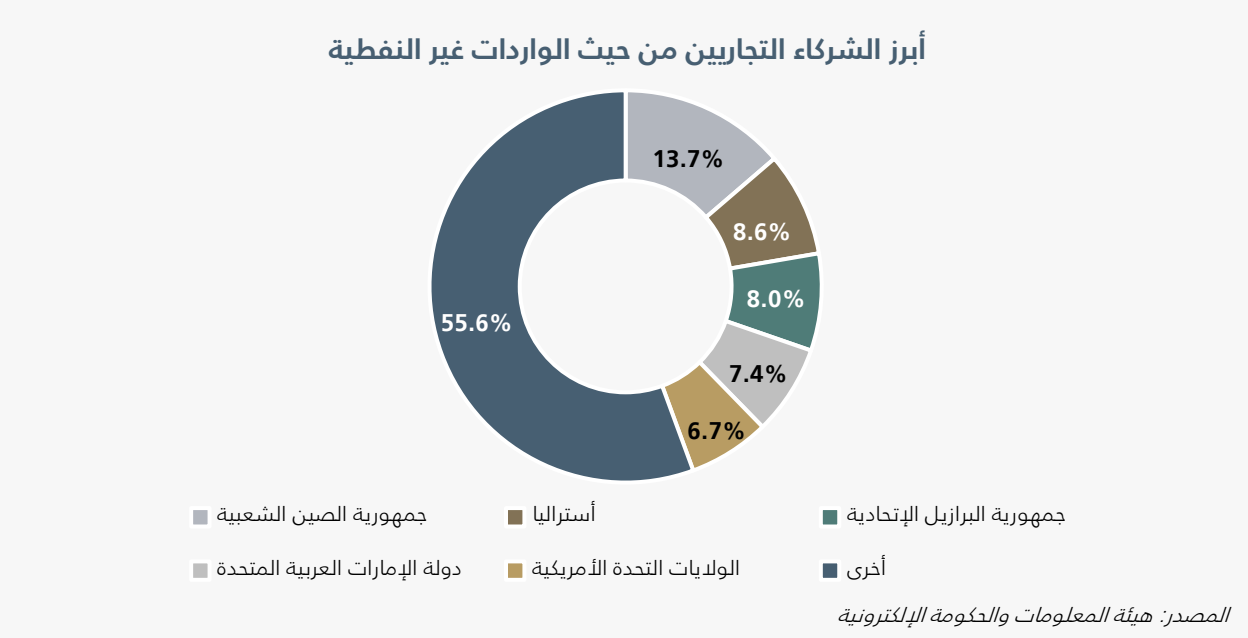

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مكونات الحساب الجاري الأخرى، ارتفعت قيمة صافي الصادرات الخدمية بنسبة 20.6% على أساس سنوي لتصل إلى 523.7 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2025. كما سجل صافي الدخل الأساسي نمواً سنوياً بنسبة 3.1% ليبلغ 327.7 مليون دينار بحريني، في حين ارتفعت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 3.3% لتصل إلى 254.0 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً للنتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مملكة البحرين بنسبة 5.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025، ليصل إلى 17.5 مليار دينار بحريني، مقارنة بـ 16.5 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2024.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر*

(مليار د.ب.)

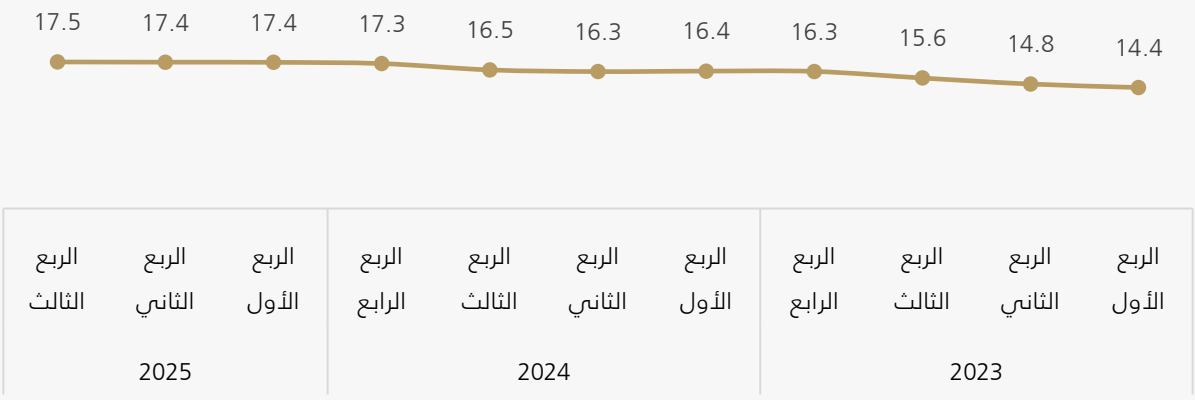

*تمت مراجعة بيانات الفترة السابقة

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

واصل نشاط الخدمات المالية والتأمين تصدره كأكبر مساهم ضمن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شكل نحو 65.2% بقيمة 11.4 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2025، مسجلاً انخفاض بنسبة 5.3% على أساس سنوي. وجاء نشاط الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الرصيد بنسبة 13.0% وبقيمة بلغت 2.3 مليار دينار بحريني، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 82.0% على أساس سنوي. فيما حققت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء المركز الثالث من حيث المساهمة في إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.2% وبقيمة بلغت 0.7 مليار دينار بحريني، لتسجل بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 33.7% على أساس سنوي. تلى ذلك الأنشطة المهنية والعلمية والفنية في المركز الرابع من حيث المساهمة، حيث بلغت 5.9% من إجمالي الرصيد، محققة معدل نمو سنوي بنسبة 15.0% وبقيمة 1.0 مليار دينار بحريني. كما سجلت الأنشطة العقارية مساهمة بلغت 3.3%، بقيمة 0.6 مليار دينار بحريني، وبنسبة نمو بلغت 29.1% على أساس سنوي.

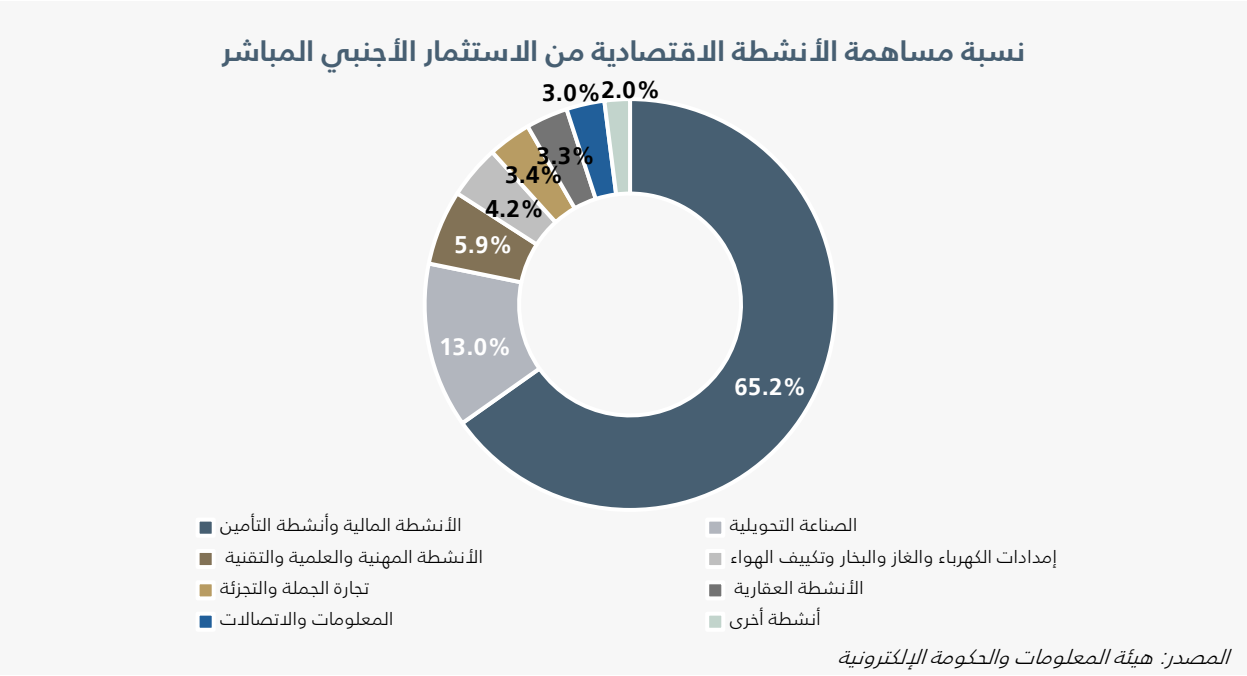

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما من حيث مصادر الاستثمار، فقد حافظت دولة الكويت على موقعها كأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، باستثمارات بلغت 6.1 مليار دينار بحريني، أي ما يمثل 34.7% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، باستثمارات قدرها 3.9 مليار دينار بحريني، مساهمة بنسبة 22.2% من إجمالي الرصيد، بينما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة، باستثمارات بلغت 1.6 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 9.4% من إجمالي الرصيد.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بنهاية الربع الثالث للعام 2025، ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 2.2% مقارنة بالربع الثالث من العام 2024، ليصل إلى 157,213 بحرينياً. وبلغ عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي 105,503 بحرينياً، مشكّلين بذلك ما نسبته 67.1% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة، في حين بلغ عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام 51,710 بحرينياً. وشكلت المرأة حوالي 42.5% من إجمالي المسجلين البحرينيين ليبلغ عددهن 66,769 بحرينية. ومن جانب آخر، بلغ عدد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 473,323 عاملاً، مسجلاً زيادة بنسبة 3.0% على أساس سنوي.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

(ألف عامل بحريني)

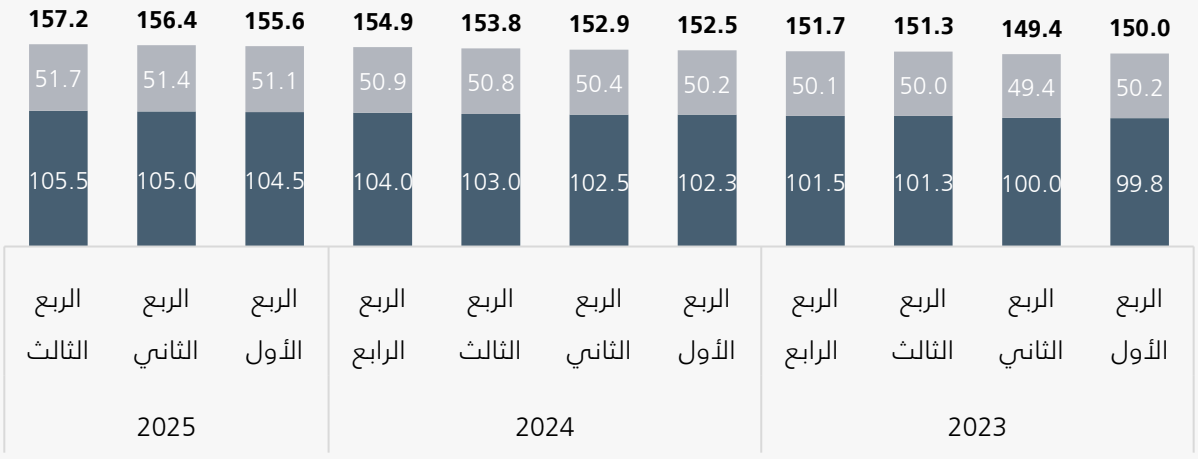

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد سجل نمواً للعاملين البحرينيين في القطاعين بنسبة 2.6% في الربع الثالث من العام 2025 على أساس سنوي، إذ بلغ متوسط الأجر الشهري للبحرينيين في القطاع الخاص 892 دينار بحريني، بينما وصل في القطاع العام إلى 973 دينار بحريني. كما انخفض متوسط الأجر الشهري للعاملين غير البحرينيين بنسبة 2.6% ليصل إلى 267 دينار بحريني.

وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص، فقد استقر عند 500 دينار بحريني، بينما انخفض الوسيط الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام بنسبة 0.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025 ليصل إلى 807 دينار بحريني.

وبحسب الجنس، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع العام 818 دينار بحريني للبحرينيات، بينما بلغ 787 دينار بحريني للبحرينيين. في المقابل، بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع الخاص 500 دينار بحريني للبحرينيات، بينما بلغ 508 دينار بحريني للبحرينيين.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

%13.9

نسبة النمو السنوي لمؤشر بورصة البحرين الإسلامي

%4.8

نسبة النمو السنوي لإجمالي قيمة القروض المقدمة من مصارف التجزئة

%3.9

نسبة النمو السنوي للقروض الشخصية

%1.0

نسبة النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)

عرض النقد

وفقاً للنشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في الربع الثالث من العام 2025، بلغت القاعدة النقدية (ن0) 5.1 مليار دينار بحريني، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 16.2% على أساس سنوي. أما عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)، فقد بلغ 2.8 مليار دينار بحريني، مسجلاً نمواً بنسبة 1.0% على أساس سنوي. وفي المقابل، وصل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 14.0 مليار دينار بحريني، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.4% على أساس سنوي، مقارنةً بـ 14.2 مليار دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2024. كما بلغ عرض النقد الواسع والودائع الحكومية (ن3) 16.2 مليار دينار بحريني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي.

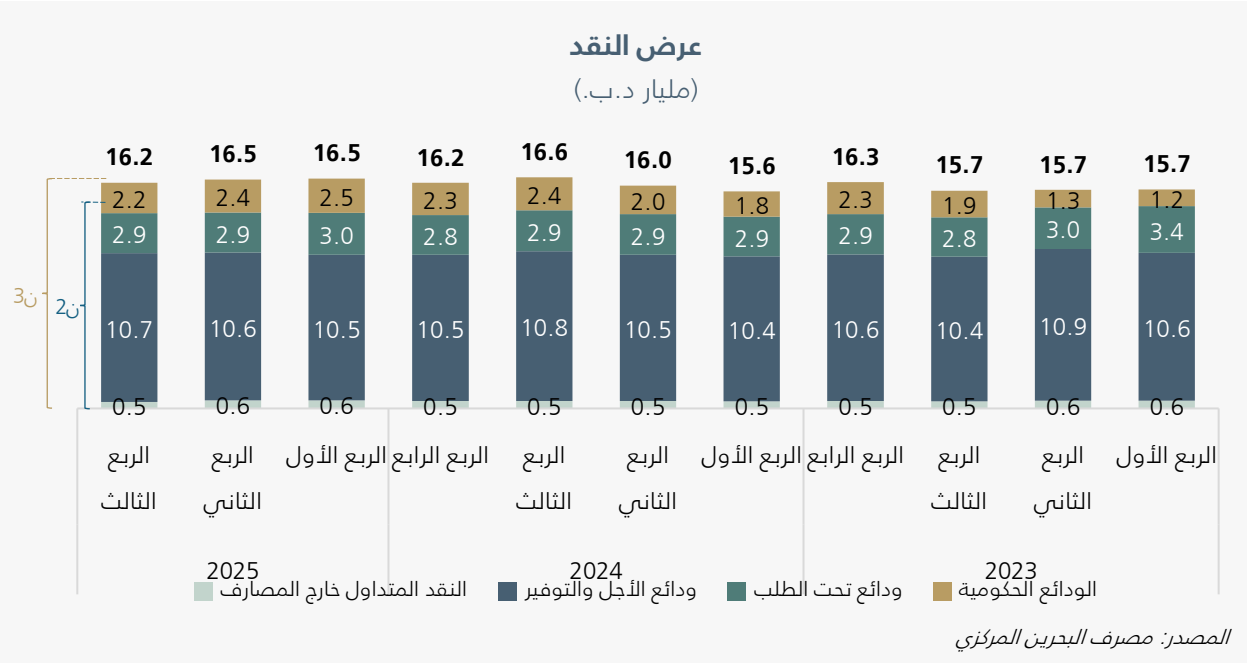

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الائتمان والودائع المصرفية

نمت القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الثالث من العام 2025 بنسبة 4.8% على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 12.7 مليار دينار بحريني. واستحوذت القروض الشخصية على الحصة الأكبر من إجمالي القروض بنسبة 48%، مسجلة نمو بنسبة 3.9% على أساس سنوي لتبلغ 6.1 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2025، مقارنةً بـ 5.9 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2024. وضمن قطاع القروض الشخصية، شكلت القروض العقارية ما يقارب 51.2% من إجمالي القروض الشخصية، حيث بلغت نحو 3.1 مليار دينار بحريني. أما القروض المقدمة لقطاع الأعمال، فقد مثلت 40.8% من إجمالي القروض، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 0.3% على أساس سنوي، لتصل إلى 5.2 مليار دينار بحريني. وفي المقابل، نمت قيمة القروض المقدمة للقطاع الحكومي بنسبة 34.8% على أساس سنوي، لتصل إلى 1.4 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2025.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن البنوك التجارية

(مليار د.ب.)

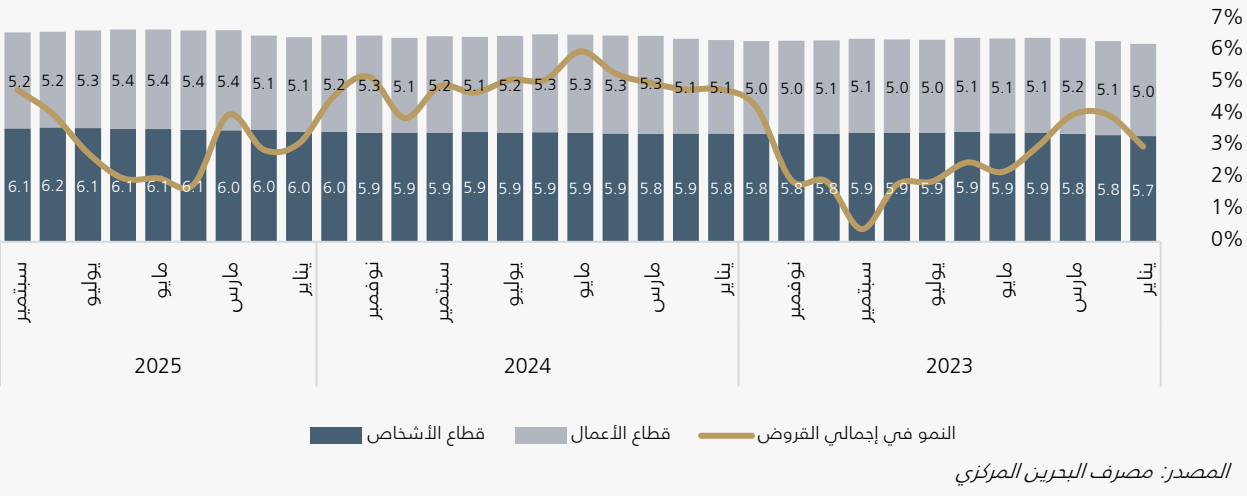

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أما فيما يخص الودائع لغير المصارف، فقد انخفض إجمالي قيمتها بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الثالث من العام 2025 بنسبة 2.7% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 20.6 مليار دينار بحريني. وشكلت الودائع المحلية 77% من إجمالي الودائع لغير المصارف، حيث بلغت قيمتها بالدينار البحريني والعملات الأجنبية نحو 15.8 مليار دينار بحريني، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 1.8% على أساس سنوي. في المقابل، شكلت الودائع الأجنبية 23% من إجمالي الودائع لغير المصارف بالدينار البحريني

والعملات الأجنبية، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 5.3% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 4.8 مليار دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2025، وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.

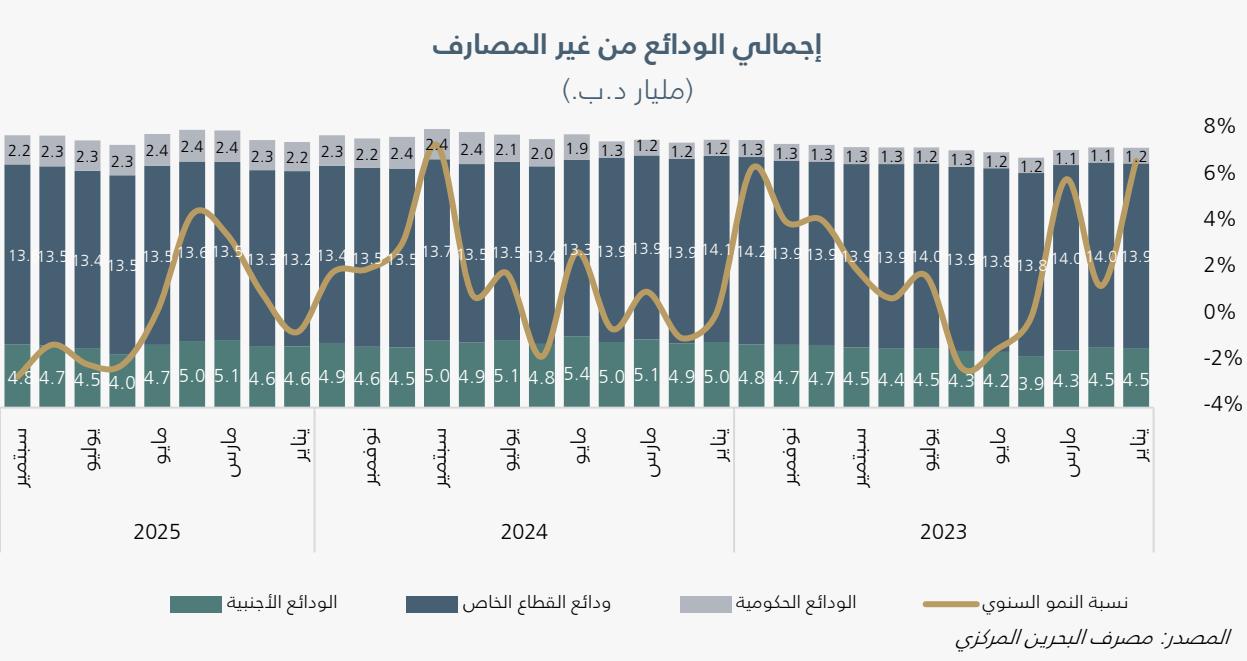

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقاً لنشرة التداول الفصلية لبورصة البحرين للربع الثالث من العام 2025، أغلق مؤشر البحرين العام عند 1,948.17 نقطة، منخفضاً من 2,012.77 نقطة في الربع الثالث من العام 2024، بانخفاض سنوي نسبته 3.2%. من ناحية أخرى، أغلق مؤشر البحرين الإسلامي عند 912.79 نقطة مقارنةً بـ 801.47 نقطة في الربع الثالث من العام 2024، مسجلاً زيادة ملحوظة بنسبة 13.9% على أساس سنوي.

بلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين 7.6 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بـ 7.8 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2024، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 2.9% على أساس سنوي. وعلى مستوى القطاعات، كانت القيمة السوقية للقطاع المالي الأعلى خلال الربع، حيث شكّل 65% من إجمالي القيمة السوقية، في حين جاء قطاع المواد الأساسية بالمرتبة الثانية بمساهمةٍ بلغت 17%.

شهدت قيمة الأسهم المتداولة تراجعاً في الربع الثالث من العام 2025 بنسبة 55.7% على أساس سنوي، حيث بلغت قيمتها 52.1 مليون دينار بحريني. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض في قيمة الأسهم المتداولة في عدد من القطاعات، منها قطاع المواد الأساسية، وقطاع السلع الاستهلاكية الأساسية، وقطاع المال، وقطاع العقار. أما فيما يخص كمية الأسهم المتداولة، فقد انخفض عددها كذلك

من 502.7 مليون سهم إلى 235.7 مليون سهم خلال الربع الثالث من العام 2025، أي بمعدل انخفاض يبلغ 53.1%.

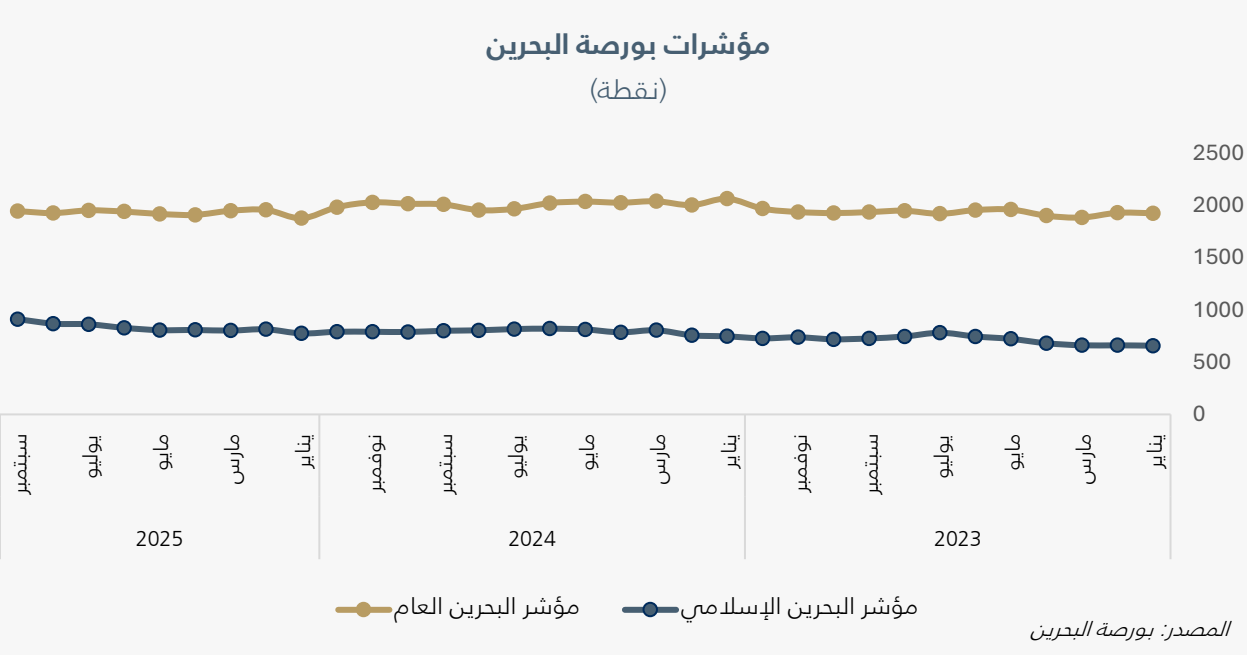

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي 13 إصداراً من الصكوك والسندات خلال الربع الثالث من العام 2025 بقيمة إجمالية تقارب 1.25 مليار دينار بحريني. من بين هذه الإصدارات سجّلت سندات التنمية الحكومية رقم (41) أداءً بارزاً خلال الربع الثالث من عام 2025، حيث بلغ حجم الإصدار 250 مليون دينار بحريني، وبفترة استحقاق تمتد إلى 4 سنوات (1,461 يوماً)، مع تحقيق أعلى معدل فائدة بين الإصدارات بنسبة 6.25%. كما سجلت السندات أعلى معدل اكتتاب خلال الربع، بنسبة بلغت 267%، ما يعكس قوة الإقبال من المستثمرين والثقة في أدوات الدين الحكومية.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون د.ب.)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	الاكتتاب (%)
9 يوليو 2025	سندات التنمية الحكومية رقم 41	250	1461	6.25	-	267
9 يوليو 2025	صكوك السلم رقم 291	50	91	5.42	-	163
16 يوليو 2025	أذونات الخزانة رقم 2077	70	91	5.39	98.656	144
17 يوليو 2025	أذونات الخزانة رقم 130	100	364	5.39	94.833	100
23 يوليو 2025	أذونات الخزانة رقم 2078	70	91	5.41	98.651	126
27 يوليو 2025	أذونات الخزانة رقم 2079	35	182	5.42	97.333	179
30 يوليو 2025	أذونات الخزانة رقم 2080	70	91	5.56	98.613	100
30 يوليو 2025	صكوك الإجارة والمرابحة رقم 1	250	1826	6.00	-	127
31 يوليو 2025	صكوك الإجارة رقم 240	26	182	5.42	-	259
6 أغسطس 2025	أذونات الخزانة رقم 2081	70	91	5.39	98.655	152
13 أغسطس 2025	صكوك السلام رقم 290	50	91	5.39	-	135
20 أغسطس 2025	أذونات الخزانة رقم 2082	70	91	5.20	98.704	167
21 أغسطس 2025	أذونات الخزانة رقم 131	100	364	5.04	95.150	250

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

الثالثة عالمياً
في تسوية المنازعات في تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2025

ضمن الفئة الأولى
للعام الثامن على التوالي في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2025

الأولى خليجياً
والثانية عربياً كأكثر الاقتصادات حرية في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم 2025 الصادر عن معهد فريزر

البحرين الأولى خليجياً
في 8 مؤشرات فرعية ضمن مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2025 الصادر عن مهعد إنسياد ومعهد بورتولانز

البيئة الاقتصادية

أحرزت مملكة البحرين المركز الأول خليجياً والثاني عربياً كأكثر الاقتصادات حرية، وذلك وفقاً لتقرير **الحرية الاقتصادية في العالم 2025** الصادر عن معهد فريزر. ويقيس التقرير مستوى الحرية الاقتصادية في 165 دولة استناداً على 5 ركائز رئيسية تشمل: الأنظمة، والنقود السليمة، وحرية التجارة الدولية، وحجم الحكومة، والنظام القانوني. وفي هذا السياق، جاءت المملكة في المركز الأول عربياً في ركيزة الأنظمة، بينما تصدرت دول مجلس التعاون في ركيزتي النقود السليمة وحجم الحكومة، بما يعكس متانة الأطر الاقتصادية والمالية في البحرين، ودعمها لبيئة أعمال تتسم بالمرونة والتنافسية.

ريادة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا

برزت مملكة البحرين ضمن الدول ذات الأداء المتقدم في تقرير **الجاهزية لأنشطة الأعمال** الصادر عن البنك الدولي، والذي يُعد الإطار البديل والمطوّر لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال السابق. ويهدف التقرير إلى قياس جاهزية بيئة الأعمال من خلال جمع وتحليل بيانات الجذب التجاري والاستثماري في 101 دولة في مرحلته الحالية، وذلك بالاستناد إلى 3 محاور رئيسية تشمل: الأطر التنظيمية، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، إضافةً إلى 10 مجالات تفصيلية تغطي مختلف مراحل دورة الأعمال. وفي هذا السياق، حققت مملكة البحرين المركز الثالث عالمياً في مجال تسوية المنازعات، مسجلةً 74.05 نقطة من أصل 100 نقطة، كما تصدّرت الدول العربية المشمولة في التقرير في 4 من أصل 10 مجالات، وهي: خدمات المرافق، والعمالة، وتسوية المنازعات، وإعسار الشركات، وكفاءة الأطر التنظيمية، وسهولة الامتثال، والاستخدام الفعال للخدمات العامة المتاحة للشركات، ويؤكد متانة بيئة الأعمال في المملكة وقدرتها على دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري.

جاءت مملكة البحرين في المرتبة 32 من أصل 69 دولة ضمن **تصنيف التنافسية الرقمية العالمية 2025** الصادر عن مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، والذي يقيس قدرة الدول على تبني التقنيات الرقمية وتوظيفها لدعم التنافسية الاقتصادية. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين حلت ضمن المراكز العشر الأولى في 14 مؤشراً فرعياً، كما تصدرت دول مجلس التعاون في عددٍ من المؤشرات، من أبرزها القيمة السوقية لأسهم شركات تكنولوجيا المعلومات والإعلام، ومؤشر الباحثات، إضافةً إلى مؤشر خوادم إنترنت آمنة، بما يعكس التقدم المحقق في البنية الرقمية والبيئة الداعمة للاقتصاد الرقمي في المملكة.

القطاعات الرئيسية

تم تصنيف مملكة البحرين ضمن الفئة الأولى في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص للعام الثامن على التوالي، وفقاً **لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية للاتجار بالأشخاص لعام 2025**. وتعد المملكة الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حصلت على هذا التصنيف، بما يعكس التزامها بتطبيق المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال وتعزيز منظومة الحماية والوقاية.

جاء ميناء خليفة بن سلمان في مملكة البحرين من بين الموانئ الأكثر تحسناً في الأداء من حيث التقييم خلال الفترة 2020-2024، وذلك وفقاً **لمؤشر أداء موانئ الحاويات لعام 2024** الصادر عن مجموعة البنك الدولي ووحدة معلومات الأسواق العالمية بمؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية. ويقيس المؤشر كفاءة الموانئ حول العالم استناداً إلى الوقت الذي تستغرقه سفن الحاويات داخل الموانئ، ويعكس المؤشر مستوى كفاءة العمليات وسرعة المناولة.

التنمية البشرية

تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 6 مراتب لتصل إلى المركز الـ 38 عالمياً من أصل 135 دولة ضمن **مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2025** الصادر عن معهد إنسياد (INSEAD) ومعهد بورتولانز. ويقيس المؤشر أداء الدول وقدرتها على تنمية المهارات، واستقطاب الكفاءات، والاحتفاظ بالمواهب، وتطوير رأس المال البشري، وذلك بالاستناد إلى 6 ركائز و77 مؤشراً فرعياً. وعلى الصعيد الإقليمي، حافظت المملكة على المركز الخامس من بين 18 دولة في شمال أفريقيا وغرب آسيا، كما تصدرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 8 مؤشرات شملت: سهولة وفرة العمالة الماهرة، وتطوير الموظفين، والعولمة المالية، والتعاون بين العمال وأصحاب العمل، وفرص القيادة للمرأة، وكثافة الأعمال الجديدة، والإدارة المهنية، وجودة التنظيمات.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
الأنشطة النفطية	تشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الأنشطة غير النفطية	تشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابه.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويشمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقديم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني ولنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.

المصطلح	التوضيح
النقل والتخزين	يشمل تقدم خدمات نقل الركاب والبضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	تشمل الأنشطة التي تتطلب مستوى عالٍ من التدريب، وتهدف إلى توفير المعرفة والمهارات المتخصصة للمستخدمين. ومن بين هذه الأنشطة: الخدمات القانونية والمحاسبية، الاستشارات الإدارية، التصميم المعماري والهندسي، البحث والتطوير العلمي، الإعلان وأبحاث السوق، بالإضافة إلى خدمات مهنية أخرى مثل التصميم.
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات.
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات.
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضاً إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محلياً بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.

المصطلح	التوضيح
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها).
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.

المصطلح	التوضيح
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

| حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني–مملكة البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني –مملكة البحرين– © 2026

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني:
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh